

التحضير لإطار الشراكة الاستراتيجية

مشاورات في موضوع النوع الاجتماعي

الرباط، 23 سبتمبر 2013

محضر

تم تنظيم مشاورة بمكتب البنك الدولي بالرباط بحضور الممثلين عن مجموعة البنك الدولي: مايكل حماید، مسؤول رئيسي عن العمليات في المغرب، ديبغو أنخيل أوردينولا، اقتصادي ، دوروثي تشين، مختصة في الصحة، بول برينيتور، مختص في إصلاح القطاع الخاص، كمال براهام، منسق التنمية البشرية للمغرب العربي، دانييلا ماروتا، خبيرة في الاقتصاد، عبدور غاديري باري، مستشار لدى البنك الدولي، جان بيير شوفور، اقتصادي ، ابتسام علوي، مكلفة بالاتصال، فتيحة بوعمود، مساعدة في البرامج.

يرجى الاطلاع على الملحق بالنسبة للائحة الكاملة للمشاركين في هذا الاجتماع من أفراد ومنظمات.

نعرض فيما يلي ملخص التدخلات في إطار هذه المشاورة. وتم تجميع هذه التدخلات حسب المواضيع التي تم التطرق إليها وهي لا تعبر بالضرورة عن أي اتفاق بين المشاركين. كما تعكس وجهات النظر والتوصيات الملخصة فيما يلي آراء المشاركين في هذه المشاورة وسيتم أخذها بعين الاعتبار في صياغة تقرير إطار الشراكة الاستراتيجية حسب أهميتها وأولويتها.

الملاحظات العامة:

- توجد بعض الصعوبات في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الذي تم إحداثه لفائدة المرأة، مما يشكل عائقا حقيقيا أمام النهوض بمبدأ النوع الاجتماعي؛
- لا تزال النساء ضحايا أشكال جسيمة من التمييز ولا توجد أية إرادة سياسية لمحاولة تغيير هذا الوضع؛

- ينبغي أن تتطرق برامج التنمية التي تتبنى على مقارنة النوع إلى مواضيع أكثر وجاهة، باعتماد برامج تتلاءم مع احتياجات السكان المحليين، وتخضع للرصد الصارم.

أسئلة المشاركين وتوصياتهم

1. الإطار القانوني والتنظيمي

الإطار القانوني

- جاء الدستور الجديد بمفاهيم جديدة وواعدة بالنسبة للمرأة المغربية. إلا أنه عند اعتبار واقع الحال، يمكن التأكيد بأن الطريق لا يزال طويلا أمام تحقيق هدف المساواة والإنصاف الذي ينص عليه الدستور.
- تستمر معاناة النساء من التمييز الحاد الذي يعيق اندماجهن ويقلص من دورهن: الحصول على الملكية، والوصول إلى المناصب ذات مسؤولية وإلى دائرة اتخاذ القرار السياسي، وغيرها.
- تواصل الأحزاب السياسية في إقصاء النساء من دائرة القرار: مشاركة النساء فيها محدودة ولا يتم احترام مبادئ التكافؤ.
- ويوجد تفاوت صارخ بين النصوص القانونية والممارسات الناتجة عن ضعف إرادة تفعيل القوانين سارية المفعول وعن المجتمع الذي يهيمن عليه الرجل حيث يعاني بُعد النوع الجنساني من الوصم، ويغيب نظام التكافؤ في جميع مجالات اتخاذ القرار.
- ويستمر الأمل في صدور قانون مكافحة العنف ضد النساء. ولا يمكن للنساء ضحايا العنف سواء في المنزل أو في الأماكن العامة، اللجوء لأية آلية تشريعية تقريبا للدفاع عن حقوقهن.
- ويُعد الوصول إلى القضاء مشكلة إضافية: تعاني النساء من التخويف والتحرش بجميع أنواعهما عندما يحاولن المطالبة بحقوقهن، وبالتالي تفضلن التخلي عن المطالبة القانونية.
- يستلزم التنفيذ الفعلي لمدونة الأسرة تدريب القضاة في إطار الدستور الجديد. (مثل وصول المرأة إلى الملكية العقارية، وزواج القاصرين، وغيرها).
- وتتعدد المبادرات الرامية إلى تشجيع موضوع النوع الجنساني، إلا أن التقدم على أرض الواقع ليس ملحوظا، في ظل وجود تشريع قانوني وفعلي لا يحفز إدماج مقارنة النوع الجنساني.

النشاط العام والاقتصادي

- تظل مشاركة النساء في الحياة العامة هامشية جدا، وآليات التحفيز ضئيلة.
- يُلاحظ تراجع شديد في مشاركة النساء في سوق الشغل وتحقيق تمكينهن الاقتصادي. وينبغي تقييم أسباب هذا التراجع لإدماج التدابير مثل تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وإحداث الحضانات لاستقبال الأطفال، وبرامج التدريب التي تدعم إعادة إدماج المرأة في سوق الشغل.
- تمثل مشاركة منظمات المجتمع المدني ومساهمة القطاع الخاص ميزة وازنة لتسهيل إعادة إدماج المرأة في سوق الشغل.

- لا تجني النساء النشيطات، لاسيما في العالم الريفي، ثمار جهدهن المضني. وبسبب الاعتبارات الثقافية المترسخة، لا تستطيع النساء الوصول إلى الأسواق ولا يحصلن على أجر مقابل عملهن. ينبغي أن تستفيد هؤلاء النساء من التدريب على الوصول إلى الأسواق والتسويق.
- يمثل موضوع الوصول إلى مناصب الإدارة والمسؤولية مشكلة بالنسبة للمغربيات، لاسيما في الإدارة. وتواصل العقليات الضغط على مصير النساء المهني.
- وتعاني العديد من النساء المنتخبات المحليات وموظفات القطاع العام من أشكال متعددة من العنف. ويتعين إحداث آليات ردع هذا النوع من التصرفات.
- تُعد النساء مغيبات تقريبا في مجالس إدارة العديد من المؤسسات والمقاولات (مثل مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي لا توجد به أية امرأة).

2. المقاربة القطاعية

تقييم البرامج

- يتعين إعادة تقييم البرامج التي تركز على النوع الجنساني. وينبغي إعداد جرد للبرامج المنفذة من أجل تحسين استخدام الموارد.
- لا تراعي المخططات الجماعية للتنمية موضوع النوع الجنساني وإدماج المرأة.
- يتعين إعادة تقييم السياسات العامة مع الرصد الصارم. وينبغي تكييف البرامج مع الاحتياجات المحلية، لاسيما في المناطق الريفية.
- ينبغي أن يترافق دعم المانحين بشروط تنفيذ المشاريع على المستوى المحلي بما يكفل مراعاة جانب النوع الجنساني.
- من الضروري إشراك الرجال في موضوع النوع الجنساني لتحقيق التقدم الملموس ورفع الحواجز الثقافية وإعادة تحديد الهياكل الاجتماعية.

التعليم

- تعاني النساء الشابات من الصعوبات منذ طفولتهن، بسبب الهدر المدرسي، الذي يُعد مكثفا لدى الفتيات، لاسيما في الوسط القروي.
- وسيكون من الأفضل إحداث برامج تعليم ترمي إلى تشجيع عنصر النوع الجنساني ضمن البرامج الدراسية.
- يمكن أن تقدم المنظمات غير الحكومية خدمات جمة في ميدان التعليم ويمكنها خصوصا توفير الدعم للمعلمين لمكافحة الأفكار النمطية.
- يمكن للبنك الدولي وغيره من المؤسسات أن يدعم هذه المبادرات ويواكبها عبر تجميع الموارد والبرامج المخصصة.

- للنهوض بالنوع الجنساني على مستوى التعليم، يتعين إشراك الشباب رجالا ونساء في العملية التعليمية. لذا، ينبغي أن يخضع المعلمون أنفسهم للتدريب بما يكفل تقادي تكرار القيم والمعايير التي تم تلقينهم إياها.
- يقدم العمل مع الرجال في الوسط الريفي ميزة هائلة. ومن الأفضل أن يتم ذلك منذ مرحلة ما قبل التمدرس.

الملحق

لائحة المشاركين

- أمينة بلوشي، خبيرة في موضوع النوع الجنساني، UAF
- السعدية السعدي، رئيسة جمعية الأمل للنساء
- إيما سان سيغوندو، مكلفة بتعبئة الموارد، كير-فرع المغرب
- صوفي بيريز، مديرة كير-فرع المغرب
- نسرين بوحمد، مديرة مشروع، كير-فرع المغرب
- حورية علمي مشيشي، مستشارة
- مليكة جغيمة، رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، الدار البيضاء
- نجاة بوزري، عضوة في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
- يطو زيدغي، فضاء نقطة الانطلاق
- سهام زيدال، مديرة مشروع، الفضاء الجمعوي
- محمد النوح، رئيس الهيئة المغربية لحقوق الإنسان
- إلهام زتيري، رئيسة شبكة النساء للتوجيه والتشبيك

وتم أيضا توجيه الدعوة للجهات التالية للمشاركة في هذه المشاورة لكنها لم تتمكن من الحضور:

- جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب
- غلوبال رايتس
- الجمعية المغربية للتضامن والتنمية
- جمعية جسور
- الجمعية المغربية لمحاربة العنف ضد النساء
- الجمعية المغربية لدعم مبادرات التنمية
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- جمعية عدالة
- فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة
- أناروز
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان